

ندوة الدور الوقائي للإعلام الأمني

الرياض من: ٢٧ - ٢٩/١٢/١٤٣٥هـ - الموافق (٢١ - ٢٣/١٠/٢٠١٤م)

دور الإعلام الأمني في مواجهة قضية العنف الأسري في الأردن

إعداد

د. إيناس محمد عليّات

الملخص

إن فلسفة عمل الإعلام الأمني لدى الأجهزة الأمنية تقوم على عدة مبادئ من أهمها العمل على تنمية الحس الأمني والوطني والقيمي لدى المواطنين، إضافة لبيان رسالة جهاز الأمن العام ونشر جهوده وإنجازاته وإبراز الوجه الحقيقي الإيجابي للأعمال التي تقوم بها سواء في مجال التعامل مع الجريمة أو العنف الاسري او الدور الاجتماعي والإنساني الذي تقوم به، وتدعيم العلاقات الحسنة مع المواطنين وكسب ثقتهم للوصول الى تعاون أوثق بينهما .

يوصف الإعلام الأمني بأنه الإعلام نوعي يقوم على أنشطة إعلامية تهدف إلى المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته وإن وجود إعلام أمني ناجح يتوقف على تقديم الحقائق الأمنية بالشكل المناسب وعرضها على الجمهور بما يحقق تجاوبه مع الأفكار الأمنية المطروحة سواء أكانت خطأً أو توجهات أو إحصاءات جرائم أو برامج توعية أو نشر معلومات وتوضيحات وبيانات عن الجرائم الواقعة بشكل عام والعنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله في مناطق مختلفة من المملكة .

أن الإعلام الأمني يقوم على مخاطبة الشعور العام، ولما كان الأمن في حد ذاته شعوراً يحس من خلاله الفرد بالأمان والاطمئنان فإن مخاطبة هذا الشعور من خلال الإعلام الأمني له تأثيره الإيجابي البالغ والسريع على المواطن إذ يشعره بالأمان والاطمئنان وإضفاء الهيبة والاحترام والتقدير لرجال الامن العام.

وتهدف هذه الدراسة الى معرفة مساهمة نشر اخبار والمعلومات المتعلقة بالعنف الاسري بكافة أنواعها وأشكالها في تحقيق هدف التوعية الأمنية وتعزيز مفهوم الأمن الشامل ومعرفة دور الإعلام الأمني بزيادة الثقة بالأجهزة الأمنية وقدرته على مواجهة العنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله، والعمل على مأسسة

العمل الإعلامي الشرطي وقياس مدى فعالية ونجاح سياسة الانفتاح الإعلامي في تحقيق أهداف وغايات جهاز الأمن العام .

وتتبع أهمية الدراسة من أنها الدراسة الأولى التي تتناول موضوع الإعلام الأمني في المملكة الأردنية الهاشمية في الحد من العنف الأسري بأنواعه وأشكاله، وبيان الأسس التي تمكن صانعي القرار من الإعلاميين الأمنيين من تكوين منطلق علمي، يستندون إليه في الإعلام الجرمي الذي يمكنهم من اتخاذ القرار الرشيد حول إذاعة ونشر الأخبار عن الجرائم المرتكبة ووضع الخطط والحلول المناسبة لمواجهة التطورات المستقبلية المتعلقة بالواقع الأمني.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تطبيق استبانة الدراسة المعنونة بـ"انعكاسات الإعلام الأمني في الحد من قضية العنف الأسري في الأردن " على أفراد عينة الدراسة المؤلفة من (٤٠٠) فرد، منهم (١٥٠) ذكراً و(٢٥٠) أنثى في الجامعات الأردنية كافة في المملكة الأردنية الهاشمية. وأظهرت النتائج أن على الأجهزة الأمنية تقديم المعلومات عن الجرائم بشكل عام وقضايا العنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله بالصورة المناسبة لتجنب الشائعات والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث فالإعلام الأمني هو في الأساس إحدى شرائح الإعلام التي تهتم المجتمع بأكمله والتي ينبغي ان تؤدي بكفاءة عالية، والتعظيم الإعلامي الأمني قد يتسبب في إنتشار الإشاعات التي تساهم في خلق البلبلة في المجتمعات، ونظراً للانتشار الكبير لمراسلي وكالات الأنباء ومراسلي الإذاعات والمحطات الفضائية التلفزيونية، فإنه أصبح من الأفضل بمكان أن تبادر الأجهزة الأمنية بوضع إستراتيجية إعلامية يتم من خلالها تقديم المعلومة الأمنية التي لا تخل بالأمن. ويجب أن تكون المعلومات التي يقدمها الإعلام الأمني للمواطن صادقة ومبنية على الحقائق الثابتة، ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات والحرص على أن تكون

بياناتها. واضحة ومحددة وليست غامضة. وإبراز دور الإعلام في الإقناع والتهيئة النفسية لأفراد الأجهزة الأمنية وفئات المواطنين، ويسهم الإعلام الأمني بوسائله المتعددة المقروءة والمسموعة والمرئية في التوعية بالقضايا الأمنية ويجسد الإعلام الأمني المسؤولية التضامنية للمجتمع ولا تقف مهمة الإعلام الأمني عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة الى الجمهور والى المسؤولين، بل أنها تتعدى ذلك إلى اتخاذ الوسائل بإيجاد وعي أمني شامل يثري الروح المعنوية للمواطن ولرجل الأمن على حد سواء تجاه قضية العنف الأسري وشكلت نسبة من يعتقد بأن مسؤولية الأمن العام عن التوعية ضد الجرائم المستحدثة من حيث الأسلوب ٨٨.٦٪، بينما من يفضل أن تصاغ الأخبار والمعلومات التي تتعلق بقضايا العنف الأسري بأشكاله وأنواعه من قبل المختصين في الأمن العام ٨٧.١٪. وأوصت الدراسة أن يتم نشر المعلومات من قبل الإدارات الأمنية المعنية والتي تتعامل مع قضايا العنف الأسري ورسم سياسات أمنية إعلامية واضحة المعالم تستند الى دراسات وأبحاث أكاديمية محكمة، والعمل على إيجاد برامج قانونية أمنية توعوية في وسائل الإعلام المختلفة.

المقدمة

إن انتشار وسائل الإعلام والتواصل على نطاق واسع في كافة المجتمعات الحديثة من وسائل مسموعة ومرئية ومقروءة والتي أصبحت توجد في كل بيت هي وسائل توعية للتعريف والتوعية لأهمية الأمن من أجل التنمية وذلك للتعريف بالتشريعات والقوانين واللوائح التي تستهدف حماية الأمن ومكافحة الجريمة والانحراف وكشف عن أسباب الجريمة وبيان مدى تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير الملائمة على دفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب جرائم معينة وبيان خطر مختلف الجرائم على أمن المجتمع وسلامة أفرادهِ وتوضيح وإلقاء الضوء

على عناصر حدوث الجريمة التي تتمثل في وجود الميل أو الاستعداد لدى الجاني. وبتوفير الهدف والبيئة المناسبة مصادر الحماية الكافية والضرورية يستطيع رجل الإعلام القيام بدور فعال في بناء رأي عام إيجابي يساعد على تهذيب الإنسان ويحث على الخير والنهي عن الشر، وفي رفع مستوى الوعي العام بين افراد المجتمع.(مجلة العمل الاعلامي الامني، ٢٠٠٥)

ينبغي على رجل الإعلام أن يتصف بسعة الثقافة الاجتماعية والنفسية والقانونية ذات العلاقة والفائدة في توجيه وتوعية الجماهير وبحسن الخلق والروح الاجتماعية العالية والالتزام بقضايا المجتمع بالتخصص وعمق المعرفة وسعة الاطلاع في الفرع الإعلامي الأمني والوقائي، ولرجل الإعلام أثر كبير في تكوين اتجاهات الرأي العام الذي يمكن استغلاله الاستغلال الأمثل نظراً للحاجة للتأكيد على تعاون الجمهور في نشر الوعي والإرشاد في مجالات الحياة العامة ومن ثم فإن الرسالة الإعلامية تستطيع أن تؤدي دورها في الحض على التحول وقد ثبت علمياً أن قابلية الجماعة للتثقيف أمر ممكن وميسور تحقيقه بواسطة الإعلام.(مجلة العمل الأمني ، ٢٠٠١)

ويعتبر نشر أخبار الجريمة رادعاً لها، لأنه يحمل العبرة بأن الجريمة رادعاً لها، لأنه يحمل العبرة بان الجريمة لا تفيد فالصحافة والإذاعة والتلفزيون يمكن إذا استخدمت بمهارة وحكمة أن تساهم مساهمة فاعلة في منع الجرائم وكشفها ذلك أن فكرة نشر اخبار القبض والمحاكمات والأحكام في الصحف يوماً بعد يوم يحدث بعض التأثير على النفوس التي لديها استعداد إلى الإجرام كما أن نشر أخبار الجرائم يساعد القبض على مرتكبيها إذا سمح بتداول أوصافهم الشخصية على نطاق واسع مما يعرفهم مجموعة من المتطوعين للقبض عليهم. (مجلة العمل الإعلامي الأمني ٢٠٠٥)

إن وسائل الإعلام الحديثة تقوم بتغيير أو نقل قيم ومعايير سلوك تعارف عليها الناس بصفة عامة الى جانب دورها الثقافى مع دور المدرسين ونجاح العمل الإعلامى أو فشله وتأثيره فى تحقيق أهدافه وغاياته مرهون إلى حد كبير بمدى وعى وإدراك القائمين على هذا العمل مع الأخلاص الكامل الصادق من صحافة وإذاعة وتلفزيون ومسرح وسينما والكتب التى تملك من القدرات والأساليب الفنية ما يتيح لها أن تضطلع بدورها لضبط العقول وتلاقى الأفكار. (مجلة العمل الإعلامى الأمنى، ٢٠٠٥)

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى:

- ١ - معرفة مدى مساهمة نشر أخبار جرائم وقضايا العنف الأسرى فى تحقيق هدف التوعية الأمنية وتعزيز مفهوم الأمن الشامل.
- ٢ - معرفة دور الإعلام الأمنى بزيادة برفع الثقة بجهاز الأمن العام وقدرته على مواجهة قضية العنف الأسرى بمختلف أنواعه وأشكاله.
- ٣ - قياس مدى فعالية ونجاح سياسة الانفتاح الإعلامى قى تحقيق أهداف وغايات جهاز الأمن العام.

اسئلة الدراسة :

- تكمن مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسى الآتى: هل يوجد دور إيجابى للإعلام الأمنى فى مواجهة قضية العنف الأسرى فى المجتمع الأردنى؟
وتتبع عن السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية الآتية:
- ١ - هل هناك أثر إيجابى للحد من قضايا العنف الأسرى بسبب الإعلان عن أخبار هذه القضايا فى وسائل الإعلام؟

- ٢ . ما هو مدى تأثير الإفصاح عن أخبار قضايا العنف الأسري في وسائل الإعلام المختلفة على المواطن الأردني؟
- ٣ . هل تحقق سياسة الانفتاح الإعلامي أهداف التوعية الأمنية الشاملة ؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة مما يلي:

- ١ . نشر الوعي المجتمعي عن مخاطر ومضار العنف الأسري.
- ٢ . استخدام أداة الدراسة لأغراض البحث العلمي والدراسة في البحوث التي تتخذ من العنف الأسري مجالاً ميداناً لها.
- ٣ . مساعدة العاملين في مجال العنف الأسري على تقييم البرامج التدريبية التأهيلية والتوعوية للمجتمع .
- ٤ . استخدام اداة الدراسة كأداة لتقييم فعالية البرامج التأهيلية والتوعوية للمجتمع.

مبررات الدراسة :

- ١ . ندرة البحوث والدراسات في المملكة الاردنية الهاشمية في هذا المجال، حيث تسهم هذه الدراسة إسهاماً علمياً في مجال البحث العلمي في الأردن التي تفتقر الى مثل هذه الدراسات .
- ٢ . الافتقار إلى أداة الدراسة والتي تناسب البيئة الاردنية .

حدود الدراسة:

الحد الزمني :تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من شهري آذار ونيسان خلال العام ٢٠١٤ .

الحد المكاني: تم إجراء هذه الدراسة في الجامعة الهاشمية.
الحد البشرية: تم إجراء هذه الدراسة على عينة عشوائية في الفئة العمرية من ١٨ - ٢٥ فما فوق في المملكة الأردنية الهاشمية.

مصلحات الدراسة

التعريفات الإصطلاحية

العنف الأسري تعرف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه: "الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القوة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها، من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢)

العنف الأسري هو مجموعة سلوكيات تشمل العنف اللفظي بما في ذلك التهديد والتحريرض والعنف الجسدي والجنسي شاملاً بذلك الاغتصاب والقتل، بالإضافة الى العنف النفسي الذي يقع من فرد في الاسرة على فرد آخر في ذات الأسرة(الإطار الوطني لحماية الأسرة الاردنية من العنف الأسري، ٢٠٠٧)

الإعلام عبارة عن مجموع الوسائل التقنية والمادية والإخبارية والفنية والأدبية والعملية المؤدية الى الاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر او غير مباشر ضمن إطار العملية التثقيفية والإرشادية للمجتمع.(حماده، ٢٠٠٩)

الرأي العام: وجهة نظر غالبية أفراد المجتمع إزاء موضوع معين مطروح للنقاش أو مزعم إصدار قرار بشأنه خلال فترة زمنية محددة بهدف تحقيق الصالح العام المشترك لهم.(ميرزا، ٢٠٠٠)

أداة الدراسة:

أولاً: الصورة النهائية من مقياس انعكاسات الإعلام الجرمي على المجتمع الأردني. تم تطوير مقياس انعكاسات الإعلام الجرمي على المجتمع الأردني وفق الإجراءات التالية :

الخطوة الأولى صياغة وتطوير فقرات وأبعاد مقياس انعكاسات الإعلام الجرمي على المجتمع الأردني بصورته الأولية .
تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول يتعلق بالمعلومات الديموغرافية للمبحوثين:

وتضم: العمر، والجنس، والجنسية، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان السكن.

الجزء الثاني يتضمن من فقرات الأداة المتعلقة بوسائل الإعلام والمواضيع التي تطرح في الإعلام.

الجزء الثالث يتضمن باتجاهات الرأي العام الأردني نحو الإعلام الأمني عن قضايا العنف الأسري.

ويتكون هذا الجزء من (٤٠) فقرة .

الخطوة الثانية: عرضت الباحثة المقياس بصورته الأولية على عشرة محكمين متخصصين في الإعلام وعلم الاجتماع والطفولة وعلم النفس والقانون من مختلف الجامعات، وكانت نسبة اتفاق المحكمين (٧٥ - ٩٠٪).

الخطوة الثالثة: إعداد المقياس بصورته النهائية: يهدف المقياس إلى التعرف لمدى مساهمة نشر أخبار جرائم وقضايا العنف الأسري في تحقيق هدف التوعية الأمنية وتعزيز مفهوم الأمن الشامل، معرفة دور الإعلام الأمني بزيادة الثقة بجهاز الأمن العام وقدرته على مواجهة قضية العنف الأسري بمختلف أنواعه وأشكاله، قياس

مدى فعالية ونجاح سياسة الانفتاح الإعلامي قي تحقيق أهداف وغايات جهاز الأن العام، وتم التوصل إلى ثبات مقياس انعكاسات الإعلام الجرمي على المجتمع الأردني بالطرق التالية :

١. اسلوب الاختبار وإعادة الاختبار .
٢. طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ الفا.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تبنى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة/المملكة الأردنية الهاشمية(٢٠٠٨) ضمن وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف التعريف التالي للعنف الأسري"هو الاستعمال المتعمد للقوة سواء كان ذلك بالتهديد أو الاستعمال المادي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو سوء نمو أو حرمان".

ويمكن تعريف العنف ضد الأطفال بأنه : "كل اعتداء على عضو مستضعف في الأسرة بسبب الجنس أو العمر أو الحالة الصحية والإعاقة سواء كان هذا الاعتداء جسدياً أو معنوياً أو حرمانه من حقوقه المقررة له بموجب أحكام القانون".(الحديدي،٢٠٠٧)

أما العنف الجسدي ضد الأطفال تحديداً فهو الاستخدام المتعمد للقوة المادية ضد الطفل يؤدي إلى أذى جسدي بغض النظر عن الدوافع المؤدية لذلك سواء بسبب التأديب ، التربية القاسية ،تفريغ شحنات الغضب اتجاه الطفل وتشمل (القتل، الخنق، الضرب بأداة حادة، الكسور، الجروح، اللكم،...) ويمكن الاستدلال عليه من خلال بعض المؤشرات العضوية التالية كالرضوض غير

الاعتيادية ، الحروق ، وآثار العض وأية أفعال تلحق الأذى بالطفل... (Barnett,2005)

أنواع العنف الأسري:

١ - العنف الجسدي :وهي أن يلحق أذى بالطفل بجسمه كالجروح وإحداث الكدمات، والإصابات الخاصة بالعظام أو النزيف، وسوء التغذية، والحروق بشكل عام، والتجمع الدموي ، وورم الأنسجة.ويتفق ذلك مع تعريف روكفيل (١٩٧٨) للعنف الجسدي، ويعرف عماد عبدالرزاق وعماد مخيمر (١٩٩٩) العنف الجسدي بأنها ما يلحق بالطفل من أذى بجسمه من القائمين على رعايته مثل الجروح - الحروق - سوء التغذية - الكي بالنار - الضرب بالقدمين - الحرمان من النوم وقد اتفقت معظم الدراسات في أن العنف الجسدي ما هي إلا أفعال يقوم بها الوالدان أو أحدهما تتسم بالعنف الموجه نحو الطفل مما يؤدي إلى إصابته بأذى جسدي ومن المظاهر الشائعة لهذا النوع من الإساءة الكدمات -التجمع الدموي -الحروق- الجروح- الخدوش في أماكن مختلفة من الجسم .

أ - أن يتوفر القصد والنية في فعل العنف أو قد لا يتوافر.

ب - أن تكون متكررة .

ج - أن يكون العنف ردة فعل لأي سلوك يصدر عن الطفل سلبياً أو إيجابياً.

ومن مظاهر العنف الجسدي ضد الأطفال :

أ - إحداث الكدمات في الوجه لدرجة قد تصل إلى تغيير لون الجلد.

ب - التوثيق بالحبال والجنازير كأسلوب تعذيب(علامات دائمة واضحة) .

ج - الضرب الذي يصل إلى درجة الإدماء .

د - جذب الشعر بشدة لدرجة الإحساس بالألم .

هـ - الحروق بأشكالها المختلفة .

و - الكي بالنار .

ز - الكسور بأنواعها .

ح - إصابات الرأس والبطن . (شويش، ٢٠٠٨)

٢ - **العنف الجنسي:** يقصد بها إجبار الطفل بقوة على ممارسة نشاط جنسي، أو أن يفرض مراهق أو راشد نفسه على الطفل ويعتدي عليه جنسيا وعادة ما يكون الطفل ضحية . والعنف الجنسي للطفل هو تعرضه للإيذاء بصورة مباشرة من خلال بعض الممارسات الجنسية التي يقوم بها المسيئون ويمكن حدوثها داخل الأسرة. بمعنى آخر هو استخدام الأطفال في أنشطة جنسية لا يفهمونها تماما ولا يستطيعون الموافقة عليها أو التعبير عنها، و يظهر هذا العنف في أشكال عديدة من الاتصال الجنسي بدرجاته المتفاوتة. (الرديعان، ٢٠١٣)

٣ - **العنف النفسي:** يقصد به كثرة النقد وتكليف الطفل فوق ما يحتمل ويعرفها عماد عبدالرزاق وعماد مخيمر (١٩٩٩) بأنها الخبرات التي يتعرض لها الطفل المعاق وتؤثر على بنائه النفسي مثل التقليل من شأن الابن -ومعايرته بعيوبه، والسخرية منه ، تجاهله والسماح له بالهروب من المدرسة أو تعاطي المخدرات والسجائر. وعرفها جاريانو وجيليان (١٩٨٨) بأنه أحساس الطفل بالرفض، وعدم التقبل في المواقف المختلفة من قبل القائمين على رعايته ويمكن الرفض الوالدي مقصود أو غير مقصود.

أهم مظاهر العنف النفسي للطفل:

أ - الازدراء: وهو نوع من الرفض والنبذ .

ب - الإرهاب : التهديد بالإيذاء الجسدي للطفل أو التخلي عنه.

ج - العزلة: وهو عزل الطفل عن من يحبهم.

- د - الاستغلال والفساد:تشجيع الطفل على الانحراف .
- هـ - إهمال لردود الأفعال العاطفية: إهمال لمحاولات الطفل التفاعل مع الكبار.
- ٤ - الإهمال : غياب السلوك الذي ينبغي أن يكون استجابة لاحتياجات الأبناء هنا الوالدان لا يؤذيان الطفل جسديا أو لفظيا ولكن لا يلبيون احتياجاته ويهملون مشاعره وأهدافه وحاجاته.وتعرف منظمة الإنسان الأمريكية الإهمال بأنه الفشل في إمداد الطفل باحتياجاته الأساسية مثل المأكل المتوازن والملبس والمأوى والتعليم والعناية الطبية وأيضا احتياجاته العاطفية مثل الأمن والحب.
- وتظهر مجموعة من مظاهر الإهمال تدل عليه مثل :
- أ - الإهمال الجسدي :وتظهر على الأطفال مشاكل سوء التغذية، النحافة، السمنة، نقص العناصر الغذائية.
- ب - إهمال العناية الطبية:عدم إمداد الطفل العناية الطبية الروتينية .
- ج - نقص الإشراف :الإشراف غير الصحيح على الطفل قد ينتج عنه إصابة .
- د - إهمال التعليم :عدم الوفاء باحتياجات الطفل في الشعور بأهميته.
- هـ - الإهمال العاطفي : الفشل في الوفاء باحتياجات الطفل في الشعور بأهميته.
- و - الإهمال في المظهر العام.
- ز - إهمال الطفل في أوقات اللعب .
- ح - إهمال تعليم الطفل منذ الطفولة .
- ط - عدم الاهتمام بدوافع الطفل وإشباع حاجاته الطبيعية .

الإعلام الأمني

من المصطلحات الحديثة التي ذاعت وانتشرت وتبوأَت مكانتها بين مختلف أساليب الإعلام النوعي وهو: كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة

إعلامية ودعوية وتوعية بهدف المحافظة على أمن الفرد والمجتمع وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة.(الجحني، ٢٠٠٧)

ويتوقف وجود إعلام أمني فاعل وناجح على مدى اهتمام الأجهزة الأمنية وقناعتها بأهمية هذا النوع من الإعلام الذي يعتمد في تغذيته على مدى تعاون الأجهزة الأمنية التي تقدم المادة العلمية والحقائق الأمنية الى وسائل الإعلام لتقوم هذه الوسائل بأعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور بما يحقق التجاوب المواطنين مع الأفكار الأمنية المطروحة.

وعلى الرغم من القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات وهي الأجهزة الأمنية التي تمتلك المعلومات. ومن ناحية أخرى يتأثر الأمن تأثيراً خطيراً بما تعرضه أجهزة الإعلام من برامج ومواد إعلامية فالإعلام يقوم على مخاطبة الشعور، والأمن في حد ذاته شعور يحس من خلاله الفرد بالأمان والاطمئنان لذلك فإن مخاطبة هذا الشعور من خلال أجهزة الإعلام يؤثر تأثيراً بالغاً وسريعاً، ومن هنا كان للإعلام تأثيره البالغ على الأمن فقد يكون هذا التأثير إيجابياً على المواطن، يشعره بالأمان والاطمئنان وإضفاء الهيبة والاحترام والتقدير لرجال الأمن العام، وقد يكون العكس بأحداث تأثير سلبي لا يخدم الأمن بل يؤدي الى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في مقدر الأجهزة الأمنية على تحقيق أهدافها(حتاته، ١٩٨٢)

فالحاجة اذا تقتضي تنظيم التعاون المتبادل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية وأن تتحرى ما يصل اليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة وان تناقش

وتحلل هذه المعلومات وصولاً إلى الحقيقة التي تهتم المجتمع كله، وكذلك تساعد طبيعة العمل الأمني على تزويد وسائل الإعلام بأخبار على جانب كبير من الأهمية لذا فعلى الأجهزة الأمنية أن تقدم هذه المعلومات لوسائل الإعلام بالصورة المناسبة لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب البلبلة، فالمعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية ينبغي أن تتم بحرص كامل، وإذا كان الإعلام الأمني هو الأساس أحدى شرائح الإعلام التي تهتم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية، فأن قيام الأجهزة الأمنية في المجتمعات المختلفة بالتنسيق والتعاون مع وسائل الاعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة أوليات التعاون بين الطرفين.

فلسفة رجل الإعلام ورجل الأمن نحو الجريمة:

تختلف فلسفة كل من رجل الإعلام ورجل الأمن العام في النظر الى الجريمة وأسلوب معالجتها إعلامياً قد ادى في كثير من المواقف الى انواع من الصراع بينهما، كما أدى في بعض المواقف الاخرى الى الاساءة الى سير التحقيقات الجارية، والى قضية العدالة ذاتها، غير أن الخدمات الجليلة التي تؤديها وسائل الإعلام المختلفة والصحافة بصفة خاصة، في مجالات الأمن والعدالة الجنائية تحتم على رجال الأمن ضرورة التوصل إلى صيغة مناسبة لما يجب أن تكون عليه العلاقة الطيبة السليمة بين الإعلام والأمن، بحيث يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل مما يساهم في تقديم إعلام أمني يرقى إلى مستوى الطموح.

أن الفجوة الشديدة بين رجال الأمن من جهة وبين الإعلاميين من جهة أخرى أوجدت اتهاماً متبادلاً بين الاثنين اذ ينظر الإعلاميون إلى أن رجال الأمن غير مدربين على الاتصال الإعلامي الجيد، وينقصهم الوعي في علاقتهم بوسائل

الإعلام ولذلك يميلون الى فرض رقابة على الأنباء وفي الوقت نفسه ينظر رجال الأمن إلى الإعلاميين على أنهم متسرعون، ولا يميلون الى التريث والمضي وراء التحقيق أو التفاصيل بصبر ووعي هادئ، وأنهم يبحثون عن الإثارة دون تقدير للمسؤولية، كما يبالغون في نقل الحدث وقد يضر رجال الإعلام بالإجراءات القانونية. ويؤثرون على الرأي العام. ويعتقد رجال الأمن أن الإعلامي لا يهتم إلا ما يقدمه...ولا يقدر متاعبهم، ولا يفهم الفرق بين ما يذاع وينشر، وبين ما ينبغي حجب، فهم يطالبون بالكثير، ويريدون التفاصيل التي لم تتبلور بعد..والتي لا يسمح لرجل الأمن بحكم عمله وواجبه ومسؤوليته أن يميظ اللثام عنها لأسباب أمنية أو نظامية أو اجتماعية أو إنسانية(المعلا، ١٩٩٩)

إن حرص الإعلامي على السابق..والحصول على تفاصيل كثيرة وجديدة تجعله ينسى أو يتناسى عددا كبيرا من الأساسيات ولا يتنبه للظروف التي تعمل في إطارها الأجهزة الأمنية..وبذلك يزيد الشعور بعدم الثقة...وتبالغ الأجهزة الأمنية في الحفاظ على السرية..ويستشيط الصحفي غضبا..وتمضي الأمور على هذا المنوال حتى يفهم كل منهما رسالة الآخر..ويقدر العناء الذي يتكبده، ويدرك أن وظيفتهما في النهاية هي خدمة المواطن...واهتمام رجل الآن بتأمين حياته.. وماله، والإعلامي بتزويده بالإخبار وتتويره ونقل الحقائق اليه.

معوقات العلاقة المتبادلة بين الإعلاميين ورجال الأمن:

للعلاقات المتبادلة بين الإعلاميين ورجال الأمن الكثير من المعوقات نذكر بعضاً منها: الحرية الإعلامية: ما زال الجدل قائماً بين الإعلاميين ورجال الأمن منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية حيث يؤمن الإعلاميون أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجل الأمن إلى تحري الدقة وصولاً إلى الهدف

الحقيقي، وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، ويرى بعض مسؤولي الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة وتخويف الأمنيين ونشر المعلومات المضللة للعدالة، وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن حرية الصحافة والأعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية، التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها، وتكمن مشكلة الحرية في الإعلام العربي في فهمه لمعنى الحرية:

١. اعتقاد البعض من أفراد المجتمع (ومنهم بعض رجال الإعلام) بأن رسالة الإعلام الأمني هي مسؤولية رجال الأمن والقائمين عليه وحدهم، بينما هي في الحقيقة مسؤولية عامة مشتركة يجب أن يقوم بها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته.

٢. صعوبة التعامل إعلامياً مع الحقائق الأمنية حيث يتم التعامل في العلوم الطبيعية مع الحقائق كما هي قائمة، أما في العلوم الأمنية فتبرز أهمية قراءة الحقائق، وتفسيرها، وتحليلها، وهذه عمليات تخضع أساساً لمفهوم الأمن والمرجعية المتبناه لمواجهة الظاهرة الأمنية ولفهم الصحفي الأمني وقناعاته.

٣. تمثل ندرة المعلومات المتعلقة بالحدث أو الظاهرة الأمنية المتعلقة بالبيئة الاجتماعية لهذا الحدث أو لهذه الظاهرة - عائقاً حقيقياً في السعي الدائب لتقديم التغطية الإعلامية المناسبة للظاهرة الأمنية وخاصة في الكثير من الأنظمة التي ما زال مفهوم الأمن فيها محدوداً وما زال الإعلام الأمني فيها غير متطور، كما تمثل كثرة المعلومات والبيانات، وتناقضها، وتنوع مصادرها، وتناثر معطياتها ومضامينها، سواء عن الحدث أو الظاهرة، أو عن البيئة والمجتمع، عائقاً حقيقياً أمام تقديم تغطية إعلامية واضحة وموضوعية، وخاصة في الأنظمة المتطورة أمنياً وإعلامياً.

٤. يزيد الطابع الرسمي والسري الغالب على مصادر البيانات والمعلومات والوقائع الضرورية للتغطية الإعلامية الأمنية وطبيعتها من مصاعب هذه التغطية.
٥. لا بد من وجود الكادر البشري الإعلامي الأمني القادر على أن يقيم علاقات قوية مع الاجهزة الأمنية، والذي يمتلك الثقافة الأمنية العميقة الواسعة، والحس الأمني السليم، الذي يستطيع بالتالي اعتمادا على ما تقدم تقديم المعالجات المناسبة للأحداث والظواهر والتطورات والموضوعات الأمنية في المجالات المختلفة.
٦. محدودية الإمكانيات المادية (الميزانيات، الاعتمادات والتجهيزات) ومحدودية الإمكانيات الفنية (التقنية) وتواضع الإمكانيات البشرية وتواضع الإنتاج الإعلامي والتوعوي.
٧. قلة الاعتماد على الاساليب العلمية، وقلة البحوث والدراسات، والاستفتاءات واستطلاعات الرأي وقياسه، والتقييمات في المجال الاعلامي المهني والتوعية الامنية (الصالح، ٢٠٠٢)
- إذا كانت هذه هي خلاصة الصعوبات، فإن التعامل معها ومعالجتها، بأمل التغلب عليها او حتى التخفيف من حدة تأثيراتها، يكون أمراً مطلوباً بإلحاح في هذا التطوير، وطريقاً للوصول الى التطوير المستهدف. وفي ظل العولمة الإعلامية وانتشار القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الإنترنت العربية، وغير العربية لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسية إعلامها الأمني كما كان سابقاً، إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة فقط والتي سوف يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود الإعلامية اوشكت على التلاشي في ظل العولمة الكونية، وحل بدلا عنها الانفتاح الإعلامي، وأصبح الحل الوحيد للحد من هذه المشكلة هو إيجاد قنوات فضائية حديثة ومتطورة

بأجهزتها ومعداتها وآلياتها وكوادرها البشرية المؤهلة والمدربة لكي تحاول منافسة القنوات الفضائية الأخرى من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وبالتالي ضمان استمرار العمل الإعلامي قبل أن تصبح هذه القنوات مجرد كلمة عدد للقنوات الفضائية الأخرى.

أن التعتيم الإعلامي الأمني قد يتسبب أحياناً في انتشار الإشاعات التي تساهم في خلق البلبلة في المجتمعات، ونظراً للانتشار الرهيب لمراسلي وكالات الأنباء ومراسلي الإذاعات والمحطات الفضائية التلفزيونية ، فإنه أصبح من الأفضل بمكان أن تبادر الأجهزة الأمنية بوضع استراتيجية إعلامية يتم من خلالها تقديم المعلومة الأمنية التي لاتخل بالأمن، لكنها تساعد على معرفة الحقيقة دون التعرض للإشاعات المفرضة التي تكون أضرارها أكثر بكثير من تقديم المعلومة الصحيحة، علما أن الجمهور سوف يتعرف على الحقيقة عاجلا أو آجلا، فهل نحاول الحفاظ على ما تبقى لدينا من إعلام أمني من خلال توعية و تثقيف العاملين بالأجهزة الامنية على الأسلوب الأفضل في التعامل مع وسائل الإعلام وتزويدها بالمعلومة الصحيحة التي أصبحت مطلبا للمواطن والمقيم وللجمهور الخارجي في جميع أرجاء العالم. (ابو جودة، ٢٠٠٤)

تخطيط السياسة الإعلامية للأجهزة الأمنية

أن تخطيط السياسة الإعلامية يقوم على دعامتين أساسيتين:

١ - كفاءة الخدمات الأمنية وامتيان الأداء والحرص على قضاء مصالح المواطنين والكياسة والأمانة والحيدة في المسلك، وسرعة المبادرة بتقديم العون والنجدة للمواطنين.

٢ . الإعلام المخطط الصادق عن هذه الخدمات، وعن طرق أدائها وسبل المواطنين في الحصول عليها بسرعة ويسر، وعن كافة الجهود التي تبذلها، والمعايير التي تنتهجها في اختيار وإعداد وتنمية رجالها، وجود التطوير المستمر للنظم والإمكانات بهدف توفير الأمن والاستقرار للمجتمع، وما يتكبده رجال الأمن في سبيل ذلك من مشاق وتضحيات. ويستوجب الأخذ بهذه الفلسفة الجديدة أن تأخذ الخطط الإعلامية اتجاهين واضحين.

الاتجاه الأول: ويستهدف رجال الأمن من خلال البرامج المختلفة التي يوجهها قادة الأمن إلى سائر أفرادهم لحثهم على الارتفاع بمستوى الأداء وحسن المعاملة للجمهور وتقديم العون له وحل مشكلاته.

الاتجاه الثاني: ويستهدف المواطنين وحثهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية وقيامهم بدور إيجابي يعزز جهودها ويؤازرها في مجالات الأمن ومكافحة الجريمة وإقرار النظام وقيام فلسفة الإعلام الأمني على نقل مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الأجهزة الأمنية إلى الرأي العام، لا يحمل معنى تنازل الأجهزة الأمنية عن جانب من مسؤولياتها أو تخليها عن قدر من واجباتها، أن من شأن تطبيق هذه الفلسفة أن تدفع بقضية البحث عن علاج ناجح لمشكلات الأمن والجريمة من مستوى الأجهزة الأمنية إلى مستوى الشعب كله، وهذا في حقيقته تطوير لنظرتنا عن دورنا ومهمتنا ودعم لهذا الدور، وتلك المهمة (الحوشان، ٢٠٠٤)

إن التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام أمر ضروري وطبيعي فكلاهما يهدف إلى توفير مجتمع يسوده القانون والنظام، وأن كان لكل منهما أسلوبه في إقناع الناس، فطالما أن الأهداف مشتركة فإن تحالف الإعلام والأجهزة

الأمنية أمر ضروري لحماية المجتمع وسلامته. والاعتبارات التالية يمكن أن تفيد في تدعيم مثل هذا التحالف:

١ - أن تنمي الأجهزة الأمنية الثقة بينها وبين وسائل الإعلام من خلال المعلومات التي تقدمها.

٢ - أن تكون المعلومات صادقة ومؤسسة على الحقائق الثابتة، ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات.

٣ - أن توفر السبل والوسائل التي تمكن وسائل الإعلام من الاتصال الفوري المباشر بالأجهزة الأمنية في كل الأوقات والمناسبات.

٤ - أن تحرص الأجهزة الأمنية على أن تكون بياناتها واضحة ومحددة وليست غامضة ومبهمه.

٥ - أن تلتزم الأجهزة الأمنية الجدية في التعامل مع كافة وسائل الإعلام ومندوبيها.

٦ - أن تتأى الأجهزة الأمنية ما استطاعت عن قول لأن مثل هذا التصريح يجمد جهود وسائل الإعلام.

٧ - أن تحرص الأجهزة الأمنية على الرد على استفسارات المعلقين والمحريين والمراسلين أولاً بأول. (الصالح، ٢٠٠٢).

الحملة الإعلامية الأمنية الحديثة:

يواجه المجتمع الأردني تحديات متزايدة بل وتحولاً الى والتطورات والتحويلات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية المتسارعة التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة من القرن السابق والتي يتوقع استمرارها بتسارع كبير وتؤثر على أمن واستقرار شعوبه. ومما يزيد الامر تعقيداً المحاولة القوية في دمج دول العالم في منظومة واحدة ذات شكل اقتصادي وسياسي وثقافي متقارب تلغى فيه المحليات

واللغات من أجل عالم أرحب وسوق واحدة ومستهلك واحد وسلوك واحد، الأمر الذي يجعل مهمة الأجهزة الأمنية عملية ليست سهلة، تتطلب جهداً مضاعفاً تكاليف مالية باهظة، خصوصاً إذا علمنا علم اليقين أن تأثير فلسفة العولمة الحقيقية قد بدأت منذ دخول العالم مجال الفضائيات.(ناجي، ١٩٨٧)

التخطيط الإعلامي الأمني

وتأسيساً على تلك التحولات فإن مواجهة الأمنية في الوقت الحاضر تتطلب طرح آليات مختلفة تعمل على الصعيد السياسي والاجتماعي والأمني والإعلامي ومحاولة لإيجاد آلية فعالة محكمة، لتوضيح أهمية المشاركة الفعالة بين المواطن والمقيم معاً بجانب السلطات الأمنية المتمثلة برجال الأمن العام، والتأكيد على مبادئ الفهم والتفهم والتعامل المحترم والمتبادل والتشجيع على التعاون المستمر لاستقرار الأمن ومكافحة ما يمس قواعده . ومن هنا تأتي في سلم أولويات العمل الأمني معرفة الاتجاهات الحديثة في إعداد الحملة الإعلامية الأمنية نتيجة الإحساس بالمشكلة التي تواجه المؤسسات الأمنية اليوم. حيث يلاحظ أن الحملات الإعلامية الأمنية بالرغم من التخطيط المسبق لها، إلا أنها لم تشبع بالدرجة الكافية من المعايير والمحددات الأساسية في التخطيط المسبق، بل وخروج بعض القيادات الأمنية للإعلان عن نجاح الحملة الإعلامية الأمنية دون مرجعية بحثية علمية رصينة، مبررين آراءهم بأن هذه الحملة أو تلك صدرت بمباركة القيادات العليا السياسية والأمنية، فنجاح مسيرة الأجهزة الأمنية وتعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم المتبادل مع جمهورها، هو المطلب الأساسي الأول للقيادات الأمنية فيما يتعلق بقضايا الأمن وسلامة المجتمع من الجريمة بأنواعها. فانعدام الفهم المتبادل بين رجل الأمن ورجل الإعلام في معالجة القضايا الأمنية والتوعية الأمنية يؤدي إلى تأصيل الظاهر الإجرامية ويسبب عائقاً للتوعية الأمنية، سواء في

مجال المرور أو مكافحة الجريمة أو غيرهما. ومن الأسباب الرئيسية لذلك، أن رجل الأمن يرى أن هذه القضايا هي قضايا أمنية وليست قضايا مرتبطة بالدفاع الاجتماعي، وأن عملية معالجتها تتم من خلال الشرطة بدلا من أن يتولاها اختصاصيون في مجالات أخرى. خصوصا تلك التي لها علاقة بالمواطن مباشرة_ كالجريمة أو التوعية المرورية وقضايا العنف الأسري- فقد تبوأَت الدول المتقدمة مراكز الصدارة في العالم بفضل تخطيطها العلمي المدروس و إستراتيجيتها المتجددة في تسيير أمور حياتها العامة والخاصة. فالتخطيط الإعلامي الأمني- وهو جزء لا يتجزأ من النشاط الإعلامي- للدولة- قد ساعد تلك الدول في أن تواجه بحزم وقوة وثقة المشاكل الأمنية ويعود السبب في تلك المواجهة إلى الاعتماد على المتخصصين وتكليفهم بدراسة ووضع التخطيط الملائم. ولما كان الاعلام- والتخطيط الإعلامي الأمني على وجه الخصوص- أمرا مهما للأجهزة الأمنية لأية دولة تتشد الأمن والاستقرار والسلام والدفاع عن حياض الوطن.

تمركز التخطيط الإعلامي الأمني على وظيفتين أساسيتين هما:

أولاً: أن تقوم وسائل الإعلام بدور بارز في الإعلام والإقناع والتهيئة الروحية والنفسية لأفراد الأجهزة الأمنية وفئات المواطنين.

ثانياً: مواجهة الجرائم بأنواعها، والتي من أبرزها جريمة المخدرات والسرقة والعنف الأسري وتلوث البيئة والتزوير والقتل، ومواجهتها إعلامياً.

(ناجي، ١٩٨٧)

ويتطلب من الأجهزة الأمنية أهمية التعرف على التخطيط الإعلامي والأمني بجانبه النظري كمدخل مناسب لمعرفة الاتجاه الصحيح في إعداد حملة إعلامية أمنية، مستفيدة في ذلك من العلوم الإدارية وعلم النفس والاجتماع والإعلام والطفولة، إذ إن معرفة تلك الاتجاهات تؤدي إلى نجاح مهمة المؤسسات الأمنية

فالتعرف على الأسس الأولية لعملية التخطيط الإعلامي الأمني من حيث الدوافع والاهتمام والأهداف والمتطلبات والخصائص والعوامل ومراحل الإعداد والتنفيذ للتخطيط الإعلامي الأمني أمر ضروري. بالإضافة إلى معرفة نظام إدارة الحملة الإعلامية. وتحديد الخطوات العلمية والعملية الحديثة الواجب الأخذ بها عند القيام بحملة إعلامية منظمة. (ناجي، ١٩٨٧)

نجاح تنفيذ التخطيط الإعلامي الأمني:

أن تنفيذ التخطيط الإعلامي الأمني لكسب تعاون فئات المجتمع المختلفة مرتبط بالإقناع بجدواه ونتائجه الإيجابية إذا ما أخذت الإدارة الأمنية الاهتمام به. فثورة الاتصال وتصدير الجريمة المنظمة وغير المنظمة وتشابك المصالح يؤكد على أهمية التخطيط بل وإنشاء إدارة لها ، والاهتمام بالخبراء والمتخصصين في مجالات مختلفة إدارية وإعلامية ونفسية واجتماعية واقتصادية بجانب العلوم الأمنية.

كما أن نجاح التخطيط الإعلامي الأمني يتمثل في تحديد الخطة الإعلامية بوضوح الهدف والبساطة ، وتقسيم الأدوار ومناسبتها للواقع والإمكانات المتاحة ، التي تعتمد على التنسيق الذي يقوده المخطط أو مدير التخطيط. ثم أن نجاح التخطيط يعتمد وبشكل كبير على إشراك المؤسسة الأمنية بمنسوبيها مع الجمهور الخارجي ، لان قضايا الأمن والسلام هي قضية الجميع. أما فيما يتعلق بالاتجاهات الحديثة في إعداد الحملة الإعلامية الأمنية ، حيث تتطلب من الأجهزة الأمنية. معرفة عناصر الحملة الإعلامية الأمنية وشروطها كمدخل لمعرفة أسس تكوين الرأي العام في الحملة الإعلامية الأمنية وشروطها كمدخل لمعرفة أسس تكوين الرأي العام في الحملة الإعلامية الأمنية التي تتطلب معرفة مبادئ الإقناع كالمعرفة حول القضية المطروحة واتخاذ الموقف تجاهها والثقة لمن يتحدث عنها ،

والوضوح في الرسالة الموجهة التي تساعد المخطط على معرفة اسس وضوابط برامج الحملة الإعلامية الأمنية ومن ثم الأخذ بأحد أساليب خطة الحملة الإعلامية الأمنية المستمرة أو الجزأة أو المتكاملة لتحقيق الهدف من الحملة .

فالواقع يؤكد أمرين هما: الأخذ بالتخطيط كعلم ومنهج للممارسة الأمنية وبالتحديد التخطيط الإعلامي لشؤونها الأمنية وخصوصاً تلك التي لها علاقة بالمجتمع مباشرة. وبما أن هدر الطاقات البشرية والإمكانات المادية يمس الدولة ونمائها فأن الحفاظ على الثروة الحقيقية "الانسان" ومكتسباتها ومقدرتها الوطن وتحقيق اقصى درجات سلامته تأتي عملية الوقاية خير من العلاج ، ويتحقق ذلك في معالجة القضايا الأمنية وأبرزها مكافحة الجريمة وتعميق الوعي الأمني لدى المواطن. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بإيجاد منهج علمي تسير عليه الأجهزة الأمنية في تشكيل وتكوين الرأي العام حولها وكنتيجة حتمية تأتي الخطة الإعلامية الأمني محورا أساسيا حيث إن عناصر الحملة الإعلامية وشروطها الواجب توافرها لك يتم بالفعل في مواجهة قضايا الأمن بالمجتمع لا يتأتى إلا بأساس إقناعي في شروط تؤكد على أهمية المعرفة الشاملة لما يدور في حياض الوطن والقذوة الحسنة والموضوع والثقة بمصدر التوعية والتوجيه والقانون في قيادات الأمن العام ورجاله.

وتشكل أهداف إعداد البرامج الإعلامية التوعوية وخصوصا ما يتعلق بالحملة الإعلامية المراد الوصول بها لفئات المجتمع من الأمور المهمة حيث يتطلب من المؤسسة الأمنية التأكد من أسس والضوابط المهنية والثقافية والقانونية والأخلاقية والإعلامية والأمنية عند إعداد وتنفيذ وإنتاج وإخراج البرامج الموجهة، لأنها بمثابة البلمس الشايف لمعالجة القضايا الأمنية ورفع الوعي العام الأمني. ومن جانب آخر فإن نجاح الحملة الإعلامية تتطلب أيضا قدرة مخطط أو مدير الحملة

في استخدام أساليب الخطة كالأسلوب المستمر للقضاء على أي قضية اجتماعية او خط مجزأة أو متكاملة وجميعها أساليب تسهم إسهاماً كبيراً جداً في مدى استمرارية أو توقف الحملة المراد القيام بها(التحاي، ٢٠٠٤)

فالاتجاهات الحديثة في إعداد الحملة الاعلامية الأمنية تكمن في تحديد وتحليل المشكلة وفئات الحملة والآخذ بالدراسات والأبحاث العلمية وتوزيع المهام الإدارية بالأهداف بين أعضاء اللجنة القائمة وإستراتيجية الرسالة الإعلامية انتقاء القنوات والوسائل الإعلامية للحملة، وكل خطوة ترتبط ارتباطاً مباشراً او غير مباشر بالخطوة أو الخطوات الأخرى التي تشكل في مجملها معلومات تحرك عملية التخطيط بل ودراسة خطة اعداد الحملة قبل تنفيذها. فالتخطيط الإعلامي الأمني والآخذ بالاتجاهات الحديثة في إعداد الحملة الإعلامية الأمنية لا يمكن أن تنجح إذا أغفل الآخذ بالتخصصات والعلوم الاجتماعية الأخرى الإدارية والإعلامية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والحاسب الآلي وغيرها من العلوم المساعدة نحو الاتجاه الحديث في إعداد الحملة الإعلامية الأمنية . وتأسيساً على ما تقدم فهل يسعى المعنيون في الأجهزة الأمنية بأهمية الجانب العلمي في معالجة القضايا الأمنية. (التحاي، ٢٠٠٤)

الإعلام الأمني عن الجرائم بشكل عام وجرائم العنف الأسري:

١ - من الضروري إيجاد وحدة موضوعية وتبادل في العلاقة الوظيفية بين الإعلام والأمن في مكافحة الجريمة، فمن الواضح أن بعض المصادر الإعلامية العربية تعتمد إلى نشر تفاصيل الجرائم والحوادث بصورة مثيرة للمشاهد والقارئ بدرجة تمثل المجرمين في صورة أبطال وفي هذا ما يشكل خطورة على الناشئة والشباب ويكون مبعثاً على الانحرافات السلوكية. وتأكيداً للعلاقة الوظيفية

بين الإعلام والأمن ينبغي أن تكون مسؤولية الإعلام العربي في مكافحة الجريمة قائمة على نشر الأحداث الجارية من مصادرها الأساسية واستقصاء الحقائق دون مبالغيات، وعدم التساهل في عرض الأخبار التي تدعو الى الجريمة، وان يتم ذلك في إطار التعاون مع رجال الأمن وأن يكون الإعلان عن الجرائم ونشرها وفق الظروف التي تساعد على تحقيق الهدف الأساسي في مكافح الجريمة، مع عدم الدخول في التفاصيل ومعلومات متعددة، وتقسيم كل حالة على حدة.

٢ - المرافق الإعلامية مسئولة عن حماية وتوفير السلامة الفكرية في كل ما ينشر في المجالات الإعلامية وهي مسئولة عن الإسهام في تجنب كل ما يؤدي إلى المساس بالوحدة الوطنية .

٣ - عدم استخدام أو نشر أية معلومات وتفاصيل تخص الأمن الوطني حتى لا تتاح الفرصة أمام العدو للاستفادة منها، وأن تسهم المرافق الإعلامية في تنمية الحس الأمني الوطني لدى المواطنين بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة .

٤ - تلافي نشر وعرض المواد الإعلامية التي تتسم بالعنف في أحداثها وخاصة فيما يعرض على الأطفال والناشئة، وأن تتجنب المرافق الإعلامية عرض المشكلات الأسرية المعقدة البعيدة عن الواقع العربي المسلم، التي من شأنها إثارة السلوك المعقد عند الأفراد البعيدين عن هذه المشكلات، والتي من شأنها تضليل وتشتيت وعي الناشئة والشباب. والاستفادة الجادة من كتب السيرة لإعداد المادة الإعلامية للمسلسلات القصصية والمواقف الإنسانية للبطولات والتضحيات في تاريخ نضال العرب والمسلمين.

٥ - الحد من عرض أساليب التخطيط للجرائم ويتم ذلك بمقاطعة الأفلام والمجلات وسائر المواد الإعلامية المروجة للجرائم المثيرة للدوافع الفطرية والانحرافات الخلقية .

٦ - أن تزيد المرافق الإعلامية من البرامج الإعلامية الأمنية القائمة على التوجيه والتوعية والإرشاد ، وأن تشتمل هذه البرامج الإعلامية على النواحي الدينية والصحية الأخلاقية والاجتماعية والسياسية ، حتى يكون لهذه الحملات الإعلامية أثر حي في توعية المواطن المسلم وتوجيهه .

٧ - تحصين المجتمع الأردني ضد الجريمة بالقيم الينية والأخلاقية والتربوية والتأكيد على الأصالة العربية ، وتوجيه المواطن نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام القوانين والأنظمة ، وتوعيته بطرق الوقاية من الجريمة ، وتبصيره بأهمية إتخاذ التدابير الوقائية لحماية نفسه وممتلكاته ، والسعي لدى الجمهور ومكافحتها ، وإبراز دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار مع ضرورة إدراج القيم الوسطية والتسامح والاعتدال والسلوك الحضاري في المناهج التعليمية والتربوية لتحسين الناشئة.

٨ - من السلم به أن الأمن يعد من أهم الركائز التي يقوم عليها المجتمع ، حيث أن تقدم المجتمع يتناسب تناسباً طردياً مع أمنه واستقراره فهناك ارتباط وثيق بين الأمن والتنمية ، فلا تنمية بلا أمن ، وبالأمن تستقر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وحتى يتحقق الأمن على النحو المطلوب ، يتعين أن تشارك جميع أجهزة الدولة تحقيقه. ومن أهم الأجهزة في الدول المعاصرة جهاز الإعلام الذي يسهم بوسائله المتعدد المقروءة والمسموعة والمرئية في التوعية بالقضايا الأمنية وترجع أهمية الإعلام في تحقيق الأمن في أنه يستطيع أن يصل بسهولة إلى فكر الإنسان ووجدانه ، ويسهم في تشكيل آرائه واتجاهاته.

المجتمعات المعاصرة والتوعية الإعلامية الأمنية

تتجه المجتمعات المعاصرة إلى تنمية الوعي بالأمن الشامل من خلال إطلاق حملات التوعية الإعلامية التي تقوم بدور إيجابي مؤثر في لفت أنظار أفراد المجتمع إلى الظواهر الأمنية ودعوتهم إلى تجنب الوقوع فيها وتفادي آثارها السلبية. والحقيقة أن الإعلام الأمني يجسد المسؤولية التضامنية، ويقدم جسوراً من النصح والتفهم والمشاركة بين رجال الأمن أنفسهم، ويزودهم بخبرات ومهارات عديدة تسهم في تحسين أدائهم لواجباتهم الوظيفية، بما يحقق المصلحة العامة للوطن. وحتى يصل إلى هذه الغاية النبيلة فإنه يلتزم النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها، والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور، من خلال تبصيرهم بالمعارف الأمنية وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة الجريمة وكشف مظاهر الانحراف. (ابو شامة، ١٩٨٧)

إن مهمة الإعلام الأمني لا تقتف عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الجماهير وإلى المسؤولين، بل أنها تتعدى ذلك إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بتأسيس وعي أمني شامل يثري الروح المعنوية للمواطن ولرجل الأمن على حد سواء تجاه الظاهرة الإجرامية، وذلك بإبراز جوانب الظاهرة الجرمية وأخطارها وأسبابها، وتوجيه الرأي العام نحو التصدي لها، والوقاية منها، وتنمية حسهم الأمني، وإشعارهم بمسؤولياتهم الجماعية عن مكافحة الجريمة والانحراف، ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية بحياد تام دون تهويل أو تهوين وأن تكون مدعمة

بالوثائق والاحصاءات والتحقيقات الصحافية والإخبارية وغيرها، ما يعطي الجمهور ثقة بالمعلومة التي تبثها أو تنشرها الوسيلة الإعلامية كما أن الإعلام دوراً آخر لا يقل أهمية يتمثل في تشجيع المواطنين والمقيمين على التعاون مع رجال الأمن، وإبراز الوجه الحقيقي الإيجابي للأعمال التي يقومون بها، وخاصة دورهم الإنساني والاجتماعي، وبذلك يسهم الإعلام الأمني في تنمية الحس الاجتماعي التلقائي في التصدي للجريمة، بتشجيع كل من شاهد الجريمة على الأدلاء بشهادته الصادقة، وعدم التستر على الفارين من يد العدالة او المخالفين للأنظمة.

ومن اهم خصائص الظاهرة الإجرامية أنها تشكل إطاراً معرفياً متكاملًا يجسد النسيج الاجتماعي المحيط به والمنتج لصوره وأشكاله، لذا فهي متداخلة ومتشابكة مع الظواهر الأخرى، وهي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتمتع بالخصوصية والعمومية في آن واحد فهي تعني المتورطين فيها كما تعني المجتمع كله، كما إنها ظاهرة ذات طبيعة تفاعلية بين السبب والنتيجة، وليست ظاهرة عشوائية، بل إنها ظاهرة منتظمة ديناميكية تتصف بالحركة المستمرة.

إن رسالة الإعلام الأمني تعد رسالة شاقة تواجهها صعوبات عديدة أهمها صعوبة التعامل إعلامياً مع الحقائق الأمنية، وتعذر وجود مرجعية يستند إليها الإعلامي تقديم تغطية إعلامية مناسبة للحدث الأمني، وقلة البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي وقياسه بصدق وحياد. إضافة إلى الحساسية الاجتماعية والمسؤولية القانونية للموضوع الأمني، وندرة المعلومات المتعلقة به أو ارتباطها بالسرية، لذا فإن التغطية الإعلامية الأمنية الناجحة تتطلب تساند أطراف العملية الإعلامية من مرسل ورسالة ومستقبل حتى يحقق الإعلام الأمني غايته التي تتمثل في المشاركة مع أجهزة الدولة في مكافحة الجريمة، فهذه الغاية لن تتحقق على النحو المطلوب إلا إذا كان الإعلامي مقتنعاً برسائلته الإعلامية ومتحمساً ومخلصاً

لها، ومستعداً للتضحية بكل غال وثمين في سبيل توصيل رسالته الصادقة إلى المواطن، مهما كلفته من جهد ومهما كانت الصعوبات التي واجهته.

الطريقة والإجراءات والنتائج

تم تطبيق استبانة الدراسة المعنونة بـ"انعكاسات الإعلام الأمني في الحد من قضية العنف الأسري في الأردن" على أفراد عينة الدراسة المؤلفة من (٤٠٠) فرد، منهم (١٥٠) ذكراً و(٢٥٠) أنثى في الجامعات الأردنية كافة في المملكة الأردنية الهاشمية. وتقديم المعلومات من قبل الأجهزة الأمنية عن الجرائم بشكل عام وقضايا العنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله بالصورة المناسبة لتجنب الشائعات والمبالغات. وكان متوسط أعمار العينة ٢١ سنة وتلاها ٢٢ سنة، وفيما يتعلق بالجنس فإن نسبة الإناث الذين أجابوا أعلى من الذكور، وكان المستوى التعليمي للمستجيبين أعلى أفراد العينة استجابة هم طلاب السنة الثالثة والرابعة، واستجاب الطلبة الذين يقطنون في المدن أكثر من القرى.

لوحظ أن نسبة الأشخاص الذين يتابعون وسائل الإعلام باستمرار ٨٦.٧% من الذين اجابوا على الاستبانة يتابعون وسائل الاستمرار أما نسبة ١٨.٩% لا يتابعون وسائل الإعلام باستمرار أكثر وسائل الإعلام متابعة هي التلفزيون بنسبة ٦٧.٩% يليها النت ١٦.٢% ويليها الصحف الورقية ١٥.٩%.

كان أكثر المواضيع متابعة على وسائل الإعلام هي المواضيع السياسية بنسبة ٢٩.٣% ويليها المواضيع الاجتماعية ٢٥.٩% ثم الأمنية بنسبة ٢٣.٣% وبلغت نسبة الذين يتابعون أخبار الجرائم على وسائل الإعلام الأردنية ٧٦.١% بينما بلغت نسبة الذين يتابعون الأخبار على وسائل الإعلام غير الأردنية بنسبة ٥٦.٦%.

أما السبب الرئيسي لمتابعة أخبار الجرائم هو التعرف على أسباب الجريمة وأكثر تحديدا جرائم العنف الأسري وكانت أكثر الجرائم التي تلفت النظر لدى أفراد العينة هي جريمة القتل والاعتصاب ثم هتك العرض ثم الإهمال . أما فيما يتعلق بالجرائم العامة فكانت أكثر الجرائم ملفتة لدى أفراد العينة هي جريمة القتل والجرائم الاخلاقية ثم جرائم السرقة والنصب والاحتيال .
أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبانة المكون فقد كانت الاستجابة لها على النحو الآتي:

- نشر أخبار الجرائم أو تفاصيلها يؤدي إلى انتشار الجريمة، فقد بلغت نسبة الأشخاص الموافقين على هذا السؤال ٣٣٪ والموافقين بشدة ٩.٣٪ بينما بلغت نسبة الأشخاص غير الموافقين ٣١.١٪ وغير موافقين بشدة ١٨.٩٪ ويلاحظ من هذه النسب أن نشر أخبار الجريمة وتفاصيلها لا يؤدي إلى إنتشار الجريمة .
- التغطية الإعلامية للجرائم البشعة تثير نوعاً من الخوف، فقد كانت نسبة الأشخاص الموافقين هذا السؤال ١٨.٩٪ والموافقين بشدة ٣.٩٪ بينما بلغت نسبة الأشخاص غير الموافقين ٤٤.١٪ والأشخاص غير الموافقين بشدة ٢٧٪ وهذا يؤكد أن التغطية الإعلامية للجرائم البشعة لا يثير نوعاً من الخوف.
- الإعلام عن الجرائم يجعل الناس تتصور أن هناك ارتفاعاً في نسبة الجريمة في المجتمع، تبين إن ٤٣.٤٪ من أفراد العينة غير موافقة على هذا السؤال وإن ٢٥.٥٪ غير موافقين بشدة بينما ٢٠٪ تعتقد أن الإعلام عن الجرائم يجعل الناس تتصور أن هناك إرتفاع في نسبة الجريمة في المجتمع، لذا فإن الإعلام عن الجرائم لا يجعل الناس تتصور أن هناك ارتفاعاً في نسبة الجريمة في المجتمع.

- تؤدي أخبار الجرائم الى قيامي بتحذير وتوعية افراد عائلتي، لوحظ أن من ٩٠٪ يوافقون على هذا السؤال حيث بلغت الذين يوافقون عليه ٣٪ والموافقون بشدة ٢.٣٪.

- تؤدي أخبار الجرائم إلى قيام البعض بتقليد مرتكبيها، إن ٤٢.٧٪ من أفراد العينة غير موافقين على إن نشر أخبار الجريمة يؤدي البعض إلى تقليد مرتكبيها وبلغت نسب الأفراد غير الموافقين بشد ١٧.٥٪ بينما بلغت نسب الأشخاص الموافقين بشد ٣٪. لذا فإن نشر أخبار الجرائم لا يؤدي الى تقليد البعض إلى أساليب ارتكابها.

- قيام الأمن العام بنشر تفصيلات عن الجرائم يعزز من مصداقيته لدي، أن أكثر من ٨٤٪ يوافقون على هذا السؤال حيث بلغت نسب أفراد العينة الذين يوافقون على نشر تفصيلات عن الجرائم يعزز من مصداقية الأن العام لديهم بينما غير الموافقين بشدة ٢.٧٪ بينما بلغت نسب الأفراد الغير موافقين ٨.٢٪. لذا فان نشر الاخبار عن الجرائم يعزز من مصداقية جهاز الأمن العام لدى المواطنين.

- الإعلام عن الجرائم يؤثر على سلوك الأفراد في المجتمع بشكل سلبي، حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين يوافقون على أن الإعلام عن الجرائم يؤثر على سلوك الأفراد في المجتمع بشكل سلبي ٢٨.٢٪ بينما بلغت نسبة الذين يوافقون بشد ١٠.٢٪ على ذلك بينما بلغت نسبة الأفراد غير الموافقين ٤٢.٢٪ والأفراد غير الموافقين بشدة ٨.٦٪. وبالتالي فإن الإعلام عن الجرائم ليس له أثر سلبي على سلوك الأفراد في المجتمع.

- نشر أخبار الجريمة قد يزود الفرد بأفكار إجرامية جديدة، فنلاحظ ان ٣٥٪ من افراد العينة غير موافقين على هذه الفكرة و٢٢٪ غير موافقين بشدة على نفس الفكرة بينما ٢٤.٣٪ موافق و٥.٠٪ موافق بشدة على نفس الفكرة بينما

- ٢٤.٣٪ موافق و ٥.٠٪ موافق بشدة على نفس الفكر وعلى ذلك ان نشر اخبار الجريمة لا يزود الفرد بأفكار اجرامية جديدة .
- الإعلام المكثف لأخبار الجريمة يجعلها تبدو ظاهرة اعتيادية لا بد من وجودها في المجتمع، بحيث أثبتت أن ٣٧.٣٪ غير موافقين وان ١٥.٧٪ غير موافقين بشدة بينما ٢٧.٧٪ موافقين عليها وان ٦.٦٪ موافقين بشد وعليه أن الإعلام المكثف لأخبار الجريمة لا يجعلها تبدو ظاهرة اعتيادية بل أن نسب التكرار لأخبار الجريمة هو الذي يجعلها ظاهرة اعتيادية.
- الإعلام عن الجريمة يعمل على اثاره خيال الأطفال بشكل يدفعهم إلى تقليد المجرمين وتبين أنه ٣٩.١٪ غير موافقين وان ٢٧.٥٪ غير موافقين بشد بينما ١٨.٦٪ موافقين على هذه الفكرة و ٤.١٪ موافقين بشدة وعليه يستنتج أن الإعلام عن الجريمة لا يثير خيال الأطفال لتقليد المجرمين.
- يتم عرض الجرائم في بعض وسائل الإعلام بشكل مشوق مثير للخيال فبينت الدراسة أن ٤١.١٪ غير موافقين وان ٢٣٪ غير موافقين بشدة بينما ١٨.٩٪ موافقين عليه وان ٤.٨٪ موافقين بشدة وعليه يستنتج أن عرض الجرائم في بعض وسائل الإعلام لا يتم بشكل مشوق ومثير.
- يتم تصوير المجرم في بعض وسائل الإعلام على أنه شخص ذكي ومميز. لوحظ إن ٤٢٪ من أفراد العينة يعتقدون أنه يتم تصوير المجرم في بعض وسائل الإعلام على أنه شخص ذكي ومميز و ٤٨.٧٪ يعتقدون العكس بحيث لا يصور المجرم على أنه ذكي ومميز و ٤٨.٧٪ يعتقدون العكس بحيث لا يصور المجرم على أنه ذكي ومميز. لذلك فأن صياغة الخبر عن الجريمة لن يكون محايداً وألا يتم تصوير المجرم على أنه شخص ذكي.

- يتم صياغة أخبار الجرائم بشكل يبرر الجريمة بسبب ظروف المجرم الخارجة عن إرادته تبين أن ٣٩.٨٪ من عينة الدراسة يؤيدون ذلك وان ٤٣.٥٪ لا يوافقون على أن صياغة أخبار الجرائم بشكل يبرر الجريمة بسبب ظروف المجرم الخارجة عن إرادته. لذا فإن الأخبار عن الجرائم لا يبرر سبب ارتكاب الجريمة نتيجة لظروف المجرم الخارجة عن إرادته.

- ذكر العقوبة للمجرم عند سرد خبر الجريمة يشكل عنصر ردع لأفراد المجتمع وتبين الدراسة أن أكثر من ٨٣.٤٪ من أفراد العينة موافقون على هذا السؤال وان ٨.٦٪ لا يوافقوا عليه. لذلك يفضل ذكر عقوبة الجاني عند نشر الخبر الاجرامي.

- أؤيد نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام المختلفة تبين النتائج أن أكثر من ٧٥.٢٪ من أفراد عينة الدراسة موافقون على نشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام المختلفة و ١٦.١٪ لم يبدوا موافقتهم على ذلك. نستنتج أن يتم نشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام المختلفة .

- أفضل صياغة لأخبار الجريمة من قبل المعنيين من جهاز الأمن العام المختصين في علم الجرائم بينت الدراسة أن أكثر من ٨٧.١٪ موافقين على ذلك وان ٦.١٪ لا يوافقون عليها. يفضل أن يتم صياغ أخبار الجريمة من قبل المعنيين من جهاز الأمن العام وخاصة المختصين بعلم الجريمة.

- نشر أخبار الجريمة يساعد على القبض على الجاني تبين أن ٦٨.٤٪ من افراد العينة موافقون على إن نشر أخبار الجريمة يساعد القبض على الجاني وان ١٨.٩٪ لا يؤيدون ذلك. لذا إن نشر أخبار الجريمة هو بمثابة عنصر مساعد للقبض على الفاعل .

- نشر أخبار الجريمة يؤثر على الاستثمار والوضع الاقتصادي في الدول حيث أن أكثر من ١٨.٩٪ وافقوا على ذلك وبلغت نسبة الموافقين بشدة ٥.٧٪ أما نسبة غير الموافقين بشدة ٢٥.٢٪ بينما ٨.٣٤٪ غير موافقين على هذه الفرضية أي أن نشر أخبار الجريمة لا يؤثر على الاستثمار والوضع الاقتصادي في الدولة.

- من واجب جهاز الأمن العام توعية الناس في الجرائم المستحدثة من حيث الأسلوب بحيث اثبتت الدراسة أن أكثر من ٨٨.٦٪ يؤيدون ذلك وأن نسب ٧.١٪ غير موافق عليها. لذلك فإن واجب توعية الناس من الأساليب الحديثة في الجرائم المستحدثة يقع على عاتق جهاز الأمن العام.

- الأخبار الأمنية التي تنتشر بواسطة الإعلان تؤدي الى ثقافة أمنية لدى المواطن وأثبتت الدراسة أن من ٩٠.٤٪ يؤيدون ان نشر الأخبار الأمنية يزيد من مستوى الثقافة الأمنية لدى المواطن وإن نسبة ٤.٨٪ لا يؤيدون ذلك.لذا فإن الإعلان عن الجرائم من خلال الأخبار الأمنية يساعد في زيادة الثقافة الأمنية لدى المواطن.

يدل الجدول رقم (١) على حجم جرائم العنف الأسري وب احصائيات إدارة حماية الأسرة سواء كان عنفاً جسدياً أو جنسياً خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٣ وقد قسمت حسب نوعها ويضم الجدول جميع جرائم العنف الأسري إحصائيات إدارة حماية الأسرة ومبين فيه عدد الأشخاص اللذين وقع عليهم الاعتداء وتصنيفهم.

الجدول رقم (١)

جرائم العنف الأسري الجنسية خلال العام (٢٠٠٥ - ٢٠١٣)

مجموع الجناة	مجن عليهم أطفال		مجن عليهم بالغير		السنة	مجموع الجرائم الجسدية الواقعة على الأطفال
	اناث	ذكور	اناث	ذكور		
٤١	٣٧	٣٥	٢	-	٢٠٠٥	٤٤

مجموع الجناة	مجن عليهم أطفال		مجن عليهم بالغير		السنة	مجموع الجرائم الجسدية الواقعة على الأطفال
٣٧	٣٤	٣٥	-	-	٢٠٠٦	٢٩
٤٣	٣٤	٢٥	-	-	٢٠٠٧	٣٤
٤٤	٢٩	٢٢	-	-	٢٠٠٨	٣٥
٦٠	٣٠	٣٧	-	-	٢٠٠٩	٤٦
١٢٨	٨٤	٧٣	-	-	٢٠١٠	١٠٧
١١٩	٨٢	٨١	-	-	٢٠١١	١٢٥
١٢٩	٨٧	٨٤	٣	١	٢٠١٢	١٣٢
١٣٥	٩٢	٨٩	٥	١	٢٠١٣	١٤٥

هذا الجدول يظهر لنا ان هناك ارتفاعاً مضطرباً في جرائم العنف الأسري ويظهر أيضاً أن نسبة المجني عليهم من الإناث هي الأكبر وتظهر الإحصائيات ما نسبته (٧٨.٢٪) من المجموع العام للجرائم هي جرائم واقعة على الأطفال وخصوصاً الإناث من الأطفال.

الجدول رقم (٢)

"انعكاسات الإعلام الأمني في الحد من قضية العنف الأسري في الأردن"

المجال	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	غير موافق
نشر أخبار الجرائم وتفاصيلها يؤدي الى انتشار الجريمة.	٩.٣٪	٣٣.٠٪	٧.٧٪	٣١.١٪
التغطية الإعلامية للجرائم البشعة تثير نوعاً من الخوف.	٣.٩٪	١٨.٩٪	٥.٧٪	٤٤.١٪
الإعلام عن الجرائم يجعل الناس تتصور أن هناك	٢.٧٪	٢٠.٠٪	٨.٤٪	٤٣.٤٪

المجال	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	غير موافق
ارتفاعا في نسبة الجريمة في المجتمع.				
تؤدي أخبار الجرائم الى قيامي بتحذير وتوعية أفراد عائلتي.	٥٠.٩%	٤٠.٧%	٣.٢%	٣.٠%
قيام الأمن العام بنشر تفصيلات عن الجرائم يعزز مصداقيته لدي.	٣.٠%	٢١.٦%	١٥.٢%	٤٢.٧%
الإعلام عن الجرائم يؤثر على سلوك الأفراد في المجتمع بشكل سلبي.	٤٤.٠%	٤٠.٥%	٤.٥%	٨.٢%
نشر أخبار الجريمة قد يزود الفرد بأفكار إجرامية جديدة .	١٠.٢%	٢٨.٢%	١٠.٩%	٤٢.٠%
الإعلام المكثف لأخبار الجريمة يجعلها تبدو ظاهرة اعتيادية لا بد من وجودها في المجتمع.	٥.٠%	٢٤.٣%	١٣.٦%	٣٥.٠%
الإعلام عن الجريمة يعمل على إثارة خيال الأطفال والمراهقين بشكل يدفعهم لتقليد المجرمين.	٦.٦%	٢٧.٧%	١٢.٧%	٣٧.٣%
يتم عرض الجرائم في بعض وسائل الإعلام بشكل مشوق ومثير للخيال.	٤.١%	١٨.٦%	١٠.٧%	٣٩.١%
يتم تصوير المجرم في بعض وسائل الإعلام على أنه شخص ذكي ومميز.	٤.٨%	١٨.٩%	١٢.٠%	٤١.٢%
يتم صياغة أخبار الجرائم بشكل يبرر الجريمة بسبب ظروف المجرم الخارجة عن إرادته.	١٢.٠%	٣٠.٧%	٨.٦%	٣٠.٥%
ذكر العقوبات للمجرم عند سرد خبر الجريمة يشكل عنصر ردع لأفراد المجتمع.	٧.٥%	٣٢.٣%	١٦.٨%	٣٠.٢%
أؤيد نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام المختلفة .	٤٤.٣%	٣٩.١%	٨.٠%	٦.٦%

المجال	أوافق بشدة	أوافق	لا أعرف	غير موافق
أفضل صياغة أخبار الجرائم من قبل المهنيين في جهاز الأمن العام المختصين في علم الجريمة.	٣٠.٩	٤٤.٣	٨.٦	١٠.٩
أؤيد نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام المختلفة .	٤٦.٤	٤٠.٧	١٣.٠	١٣.٢
أفضل صياغة أخبار الجرائم من قبل المعنيين في جهاز الأمن العام المختصين في علم الجريمة.	٢٨.٤	٤٠.٠	١٣.٠	١٣.٢
نشر أخبار الجريمة يساعد في القبض على الجاني.	٥.٧	١٨.٩	١٥.٥	٣٤.٥
نشر إخبار الجريمة يؤثر على الاستثمار والوضع الاقتصادي في الدولة.	٥٧.٠	٣١.٦	٤.٣	٣.٩
من واجب جهاز الأمن العام توعية الناس بالجرائم المستحدثة من حيث الأسلوب.	٥٤.٣	٣٦.١	٤.٨	٢.٥
الأخبار الأمنية التي تنشر بوسائل الإعلام تؤدي الى ثقافة أمنية لدى المواطن.	٦٦.٧	٥٧.٤	٨.٩	٦.٤

توصلت نتائج هذه الدراسة يمكن اجمالها فيما يلي:

- على جهاز الأمن العام تقديم المعلومات عن الجرائم بالصورة المناسبة لتجنب الشائعات والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث فالإعلام الأمني هو في الأساس احدى شرائح الإعلام التي تهتم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤدي بكفاءة عالية .
- أن التعميم الإعلامي الأمني قد يتسبب أحيانا في انتشار الإشاعات التي تساهم في خلق البلبلة في المجتمعات، ونظرا للانتشار الرهيب لمراسلي وكالات الأنباء

- ومراسلي الإذاعات والمحطات الفضائية التلفزيونية ، فإنه أصبح من الأفضل
بمكان أن تبادر الأجهزة الأمنية بوضع استراتيجية إعلامية يتم من خلالها
تقديم المعلومة الامنية التي لا تخل بالأمن .
- أن تكون المعلومات التي يقدمها الإعلام الأمني للمواطن صادقة ومؤسسة على
الحقائق الثابتة ، ومن واقع البيانات الرسمية والسجلات والحرص على أن
تكون بياناتها واضحة ومحددة وليست غامضة ومبهمه.
- يجب أن تقوم وسائل الإعلام بدور بارز في الإعلام والإقناع والتهيئة الروحية
والنفسية لأفراد الأجهزة الأمنية وفئات المواطنين .
- تأكيداً للعلاقة الوظيفية بين الإعلام والأمن ينبغي أن تكون مسؤولية الإعلام
الأمني في مكافحة الجريمة قائمة على نشر الأحداث الجارية واستقصاء
الحقائق عنها دون مبالغت.
- من المسلم به أن الأمن يعد من أهم الركائز التي يقوم عليها المجتمع ، حيث أن
تقدم المجتمع يتناسب تناسباً طردياً مع أمنه واستقراره فهناك ارتباط وثيق بين
الأمن والتنمية ، فلا تنمية بلا أمن ، وبالأمن تستقر الأوضاع الاقتصادية
والاجتماعية. وحتى يتحقق الأمن على النحو المطلوب ، يتعين أن تشارك جميع
أجهزة الدولة تحقيقه.
- يسهم الإعلام الأمني بوسائله المتعددة المقروءة والمسموعة والمرئية في التوعية
بالقضايا الأمنية ، وترجع أهمية الإعلام في تحقيق الأمن من أنه يستطيع أن
يصل بسهولة إلى فكر الإنسان ووجدانه ، ويسهم في تشكيل آرائه واتجاهاته.
- إن الإعلام الأمني يجسد المسؤولية التضامنية ، ويقدم جسوراً من النصح والتفهم
والمشاركة بين رجال الأمن والجمهور ، وينشر المعرفة بين رجال الأمن أنفسهم

ويزودهم بخبرات ومهارات عديدة تسهم في تحسين أدائهم لواجباتهم الوظيفية،
بما يحقق المصلحة العامة للوطن.

- حتى يصل إلى الغاية النبيلة السابقة فإنه يلتزم النشر الصادق للحقائق والثوابت
الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها، والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة
والسكينة في نفوس الجمهور، من خلال تبصيرهم بالمعارف الأمنية وترسيخ
قناعاتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة الجريمة
وكشف مظاهر الانحراف.

- أن مهمة الإعلام الأمني لا تقف عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى
ال جماهير وإلى المسؤولين، بل أنها تتعدى ذلك إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة
كافة بتأسيس وعي أمني شامل يثري الروح المعنوية للمواطن ولرجل الأمن على
حد سواء تجاه الظاهرة الإجرامية بإبراز جوانب الظاهرة، وأخطارها،
وأسبابها، سواء أكانت أسباباً شخصية أو مادية، وتوجيه الرأي العام نحو
التصدي لها، والوقاية منها، وتنمية حسهم الأمني وأشعارهم بمسؤولياتهم
الجماعية عن مكافحة الجريمة والانحراف ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية
بحياد تام دون تهويل أو تهوين و أن تكون مدعمة بالوثائق والإحصاءات
والتحقيقات الصحافية والإخبارية وغيرها، ما يعطي الجمهور ثقة بالمعلومة التي
تبثها أو تنشرها الوسيلة الإعلامية .

- إن نشر أخبار الجرائم وذكر العقوبة للمجرم عند سرد الخبر وعدم صياغة أخبار
الجريمة بشكل يبرر فعل المجرم والإيحاء بأن المجرم شخص ذكي يساهم في :
- التوعية ضد مخاطر الجرائم.

- تحقيق الثقافة الأمنية لدى المواطنين.

- تعزيز مصداقية الأمن العام لدى المواطن .

- المساعدة في القبض على الجاني.

- المساعدة في القبض على الجاني.

- يشكل عامل ردع لأفراد المجتمع للإتيان بأعمال مماثلة ،

يوجد بعض البرامج والاستراتيجيات وإحصائيات حول وسائل الإعلام الأردنية فيما يخص مكافحة جرائم العنف الأسري:

- دور الاذاعة: إشارة بعض البيانات التي قام بجمعها مركز الموارد القومية العربية حول العادات الاتصالية للأردنيين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة بالنسبة للإذاعة حيث كانت معدلات الاستماع بانتظام لبرامج الإذاعة بين الرجال والنساء .

ومن البرامج الإذاعية استحداث إذاعة أمن أف أم، التقرير الصباحي اليومي، برنامج البث المباشر، برنامج الشرطة في خدمتك، برنامج الأسرة، البرنامج المحلي لمنطقة عمان، البرامج المحلي لمدينة أربد، برنامج العيون الساهرة ، والمجلة الإخبارية

بعض البرامج الموجهة للأطفال وما تخصصهم وتساهم في التوعية الاجتماعية مثل دنيا الأطفال، أجيال صاعدة، خطوات شابة ، بناء الغد، الأدياء الصغار.

تخصص إذاعة أمن أف إم يوميا برامج للشباب للحديث في مواضيع تهمهم وتهم الوطن وتشكل جانبا من التوعية الأسرية .

للدراما الإذاعية سواء اجتماعية أو تاريخية أو دينية دور يصب في نفس الهدف في التوعية الأسرية.

- دور الصحافة: تغطية الأنشطة الخاصة بالمؤتمرات وأنشطة بعض المؤسسات الأردنية المعني في حماية الأسرة على سبيل المثال المجلس الوطني لرعاية شؤون الأسرة . وإحصائيات حوادث السير والجرائم ، فقرات توعية مرورية .

- دور التلفزيون : هنالك برامج متخصصة في أمر حماية الأسرة ومنها برنامج العين الساهرة، برنامج طريق السلامة، برامج الأطفال ، برامج مجلة الصباح، التلفزيون التربوي، فلاشات أو فقرات توعية مرورية قصيرة، مجلة التلتكست، برنامج يوم جديد.

- الإنترنت : للأمن العام موقع على شبكة الإنترنت وتقوم إدارة العلاقات العامة بمتابعة جميع المعلومات وتحديثها، وإعداد و بث الأخبار والنشاطات المتعلقة بالجهاز وأهم الجوانب ورصد المقالات التي تصدر بالمجلات والصحف وتفعيل الموقع الإلكتروني بأخبار الأمن العام، والجرائم، بمعدل مرة كل ساعتين أو كل مستجد تماماً، كما هو حال المواقع الالكترونية الإخبارية بما يمنع من الإاعة من ان تجد مكاناً فيها.

- المطبوعات التي تصدر عن إدارة العلاقات العامة وتشتمل على: مجلة الشرطي، مجلة الشرطي الصغير، المصقات والمنشورات المرورية المختلفة، مجلة طريق السلامة.

- استثمار خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة في التوعية الأمنية، عبر رسائل موجزة لحاملي الأجهزة بما يخدم الحملات الأمنية التي تقيمها مديرية الأمن العام بين الحين والآخر.

- إقامة مؤتمر صحفي يومي يتم عبره تمرير تقرير الجرائم اليومية وخاصة جرائم العنف الأسري .

- اعتماد ناطق إعلامي لكل مديرية شرطة للإجابة على أسئلة الصحافة والإعلام في القضايا ذات البعد الخاص باختصاص تلك المديرية كحوادث السير أو إدارة حماية الأسرة والمخدرات.

التوصيات:

- ١ - يجب ان يتم نشر أخبار الجريمة وقضايا العنف الأسري من قبل الإدارات الأمنية المختصة التي تتعامل مع الجريمة بشكل مباشر بحيث يتمتع من ينشر الخبر بمهنية عالية وبالقدرة على رسم حدود للخبر الجرمي الذي يراد الإعلام عنه.
- ٢ - رسم سياسة أمنية إعلامية واضحة المعالم تستند الى دراسات وابحاث اكااديمية محكمة.
- ٣ - أن يتم نشر أخبار الجريمة وذلك لما فيها من توعية شاملة ومصداقية.
- ٤ - إن نشر الخبر يجب صياغته من قبل المعنيين في جهاز الأمن العام المختصين في الجريمة .
- ٥ - العمل على ايجاد البرامج القانونية الأمنية التوعوية في وسائل الإعلام المختلفة .
- ٦ - نشر الأخبار بدقة وعناية وبعد دراسة قانونية وعلامة على أن تصاغ بشكل يجعلها تحقق نتائج إيجابية وليست سلبية .
- ٧ - أن يكون نشر أخبار الجرائم وفق الظروف التي تساعد على تحقيق الهدف الأساسي في مكافحة الجريمة ، مع عدم الدخول في تفاصيل ومعلومات متعددة، وتقسيم كل حالة على حدة.

المراجع

المراجع العربية :

١. ابو جودة، غسان(٢٠٠٤) الارتقاء بالاعلام الاردني وتمميته، مجلة الدراسات الامنية عدد١٨، بيروت.
٢. ابو شامة، عباس(١٩٨٧) الاصول العلمية لادارة الشرطة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
٣. التحايفي، عبد الوهاب(٢٠٠٤) الشرطة والصحافة في الوطن العربي، مجلة الفكر الشرطي مجلد ١٣ عدد - ٢، الشارق.
٤. الحديدي، مؤمن(١٩٩٧) العنف ضد الاطفال. منظمة الامم المتحدة للطفولة، عمان، الاردن.
٥. الجحني، علي فايز(٢٠٠٧) الاعلام الامني والوقاية من الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
٦. السيد، ايمان(٢٠٠٤) التحرش الجنسي بالاطفال: التعريف، الاسباب، الوقاية والعلاج، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٨٣٧.

٧. الشهري، أحمد محمد (٢٠٠٦) الخصائص النفسية والاجتماعية والعضوية للأطفال المتعرضين للإيذاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٨. الشيمي، داليا (٢٠٠٩) التحرش الجنسي، اسبابه، عوامل انتشاره. دار بيروت، لبنان.
٩. الصالح، سليمان (٢٠٠٢) السبل الكفيلة بتوثيق العلاقة بين الاعلام والأمن- مشكلات وحلول، الرياض.
١٠. المعلا، محمد خليفة (١٩٩٩) مسألة العلاقة بين الشرطة والجمهور بدولة الامارات العربية المتحدة، الشارقة.
١١. شويش، لارا و عبد الحي، فخر (٢٠٠٧) التحرش الجنسي بالاطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
١٢. سيف النصر، محمد (١٩٩٧) العلاقات العامة بين الشرطة والجمهور بدولة الامارات العربية المتحدة، الشارقة.
١٣. ناجي، ابراهيم (١٩٨٧) واقع التوعية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المراجع الأجنبية:

1. Berndt, T. (2004) Friendship and three AS (Aggression Adjustment, and, Attachment. Journal of Experimental Child Psychology, 88(1), 1-4.
2. Parker, J. & Herrera, C. (1996): Interpersonal Processes in Friendship: A Comparison of Abuse and no Abused Children Experiences Developmental Psychology, 32(6), 1023-1038.
3. Prino, C., Peyrot, M. (1994). The Effect of Child Physical Abuse and Neglect on Aggression Withdrawn and Prosocial Behavior. Child Abuse Neglect, 18(10), 87-884.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.
2. <http://www.arabccd.org>.
3. <http://www.ehrauae.ae/arabic/management.php>
4. <http://www.who.int> :WHO World Health Organization (200٢) Preventing Child maltreatment.